عمل مذلك يسبب لها خسائر فادحة . ولا بد أن تعود بالتدريج للسماح لناقلاتها بنقل بترولنا سواء لحسابها عندما تعود لشرائه او لحساب المشترين الاخرين .

التأميم ممكن اذن ، من النواحي الفنية والمالية والاقتصادية ، وليست هنالك في هذه المجالات عقبات لا يمكن التغلب عليها . والتأميم ممكن بالطبع من **الناحية القانونية** ، بمعنى ان التأميم قد اصبح دون اي جدال عملا مشروعا لاي بلد يريد ان يستعيد السيطرة على ثرواته الطبيعية . ونحن اذن لن نتوقف عند مناقشة هذه المسألة التي أصبح مسلما بها في القانون والعرف الدوليين ، لا سيما بعد قرارات الامم المتحدة حول السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية (واهمها القرار الصادر عن الجمعية العامة في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٢ وقرارها الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦) . ولكننا سنتوقف قليلا عند مسألة التعويض اذ ما زال دفع تعويض مناسب احد الشروط التي يشترطها غالبية الفقه الدولي لنفاذ اجراءات التأميم في مواجهة الجميع . ولكن مسألة دفع تعويض مناسب يجب ان لا تخيفنا لا سيما وان مقياس تحديد هذا التعويض واسس احتسابه قد دخل عليها تطور كبير لصالح البلدان التي تؤمم ثرواتها الطبيعية ، فلم يعد هذا التعويض كاملا وفوريا او سريعا ، كما كانت تصر على ذلك البلدان الغربية الرأسمالية ، وانما تبلور عرف دولي جديد في اعقاب الحرب العالمية الثانية يجعل هذا التعويض مجرد تعويض جزئي يدفع مقسطا على بضع سنوات وهذا ما استقر عليه العمل عند تسوية المنازعات التي نشأت عن جميع عمليات التأميم — سواء منها تأميم الثروات الطبيعية ومن بينها النفط او غيرها من التأميمات — التي اقدمت عليها مختلف البلدان بعد الحرب العالمية الثانية(٧) . ومن الممكن في حالة تأميم الثروات النفطية ان يتم دفع التعويض على شكل دفعات من النفط للشركات التي تم تأميمها .

ما بعد التأميم

تأميم النفط العربي ليس مجرد ضربة قاسية نلحقها بالمصالح الاستعمارية المسيطرة على نفطنا وليس مجرد عقوبة انتقامية نفرضها على البلدان الغربية المعادية لنا بحرمانها من امتيازات شركاتها مع ما تمثله من أهمية اقتصادية ومالية واستراتيجية . فليس ذلك سوى احد جوانب هذه القضية ، وهو بكل تأكيد ليس اهم هذه الجوانب عندما تؤخذ بعين الاعتبار مصالح العالم العربي ومستقبله . ان التأميم حينما يتم ستكون له آثار ضخمة على المستقبل السياسي والاقتصادي لهذه الامة وعلى مختلف قضايانا المصيرية . فالتأميم ليس هدفا في حد ذاته ، ليس خاتمة المطاف ، انه في الحقيقة ليس سوى البداية ، ليس سوى الوسيلة او الاداة لتحقيق مستقبل افضل : انه يضع هذه الثروات النفطية الهامة تحت تصرفنا لنستخدمها بكل حرية ودون اي عائق طبقا لما تفرضه المصالح العليا لهذه الامة ، وتعتمد آثار هذه الخطوة وابعادها ومداها على ما نستطيع انجازه وتحقيقه من استخدام هذه الثروة بعد ان تصبح ملكا خالصا لنا واقعا تحت سيطرتنا التامة واشرافنا الكامل . فكيف نستخدم هذه الثروة ونستفيد منها على افضل وجه من جميع الجوانب وفي كافة المجالات : في التنمية الاقتصادية لكل بلد وللعالم العربي باسره وكعامل نحو الوحدة الاقتصادية ثم السياسية للعالم العربي ، ومن اجل التطوير الاجتماعي لشعوبنا وخلق المجتمع القوي العادل المزدهر ، وفي السياسة الخارجية كعامل فعال منشط لكسب الاصدقاء والضغط على الاعداء ، ثم كسلاح في خدمة قضايانا ومعاركنا الموضوع بجميع جوانبه طويل ومتشعب وليس هنا موضع معالجته .

ولا شك ان من اهم الآثار التي ستترتب على التأميم وابعدها اثرا ما يتعلق باستخدامه اداة للتنمية الاقتصادية الشاملة في البلدان المنتجة وعلى مستوى العالم العربي بأسره وما يعنيه ذلك من خلق المجتمع القوي المتطور القادر على مواجهة تحديات العصر والمعارك المصيرية المفروضة علينا ، واعتباره عاملا فعالا في السير نحو تحقيق الوحدة